

Distr.: General  
2 December 2010

Original: Arabic

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

### بيان مقدم من مؤسسة الحكيم، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.5/2011/1



## البيان

لقد أصبحت مشكلة الفقر - والمشاكل المصاحبة له مثل العنف والجهل والمرض والتفكك الأسري والهجرة - تشكل تهديدا عالميا وتحديا كبيرا لقدرة المجتمع العالمي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي قررت جميع الدول إنجازها بحلول عام ٢٠١٥.

وبعد مضي عشر سنوات على العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، ما زال الكثير من الأفراد والفئات الاجتماعية في العديد من دول العالم ترزح تحت وطأة الفقر وتعاني من التهميش والحرمان بمختلف صورته، كالتمييز وعدم الحصول على فرص التعليم والسكن والخدمات الطبية وغيرها.

وفي الوقت الراهن، ومع اقتران مشكلة الفقر بالأزمات التي يواجهها العالم، كالأزمة الاقتصادية العالمية ومشاكل تغير المناخ والكوارث الطبيعية الناتجة عنه، أصبحت كل هذه المشاكل تهديدا حقيقيا أمام الجهود العالمية المبذولة من أجل خلق تنمية اجتماعية مستدامة.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى بروز المزيد من القيود أمام الملايين من الفقراء في العالم - والذين يعانون أساسا من الحرمان - وهذه القيود سوف تحول دون إدماجهم في النسيج العام لمجتمعاتهم والذي يتسم بتوافر أسباب الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة كالتي التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمياه المأمونة والمرافق الصحية والمسكن بأسعار زهيدة.

وأصبحت المجتمعات حاليا تشهد زيادة مخيفة في عدد الفقراء والمهمشين الجدد الذي فقدوا وظائفهم أو مداخلهم نتيجة الأزمة الحالية. وأصبحت ظاهرة ازدياد البطالة والعمالة الغير مستقرة من المشاكل التي تنذر بحرمان الملايين الآخرين من الإنجازات والمكتسبات الاجتماعية التي حققوها والانحدار بهم إلى هامش المجتمع والعيش تحت خط الفقر.

ولأن مشكلة الفقر أضحت من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي، فإن الحلول والخطط الناجعة للقضاء على هذه المشكلة يجب أن تكون حلولا عالمية - بالإضافة إلى الحلول المحلية - ومن الضروري أن تتضافر جهود جميع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إيجاد آليات اقتصادية تفيد في مكافحة الفقر من جهة، وتساعد على حماية الناس من السقوط في الفقر من جهة أخرى.

إن جهود الحكومات الرامية لمكافحة الفقر يجب أن لا تكون معزولة عن جهود المجتمع، وفي الوقت ذاته فإن مسؤولية الدول المباشرة عن خطط مكافحة الفقر لا يمكن أن تعفى المجتمع، والقطاعات الاقتصادية من تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية والإنسانية، تجاه هذه المشكلة.

وفي الوقت الذي أصبح من الضروري أن تقوم الدول المتقدمة بتقديم المزيد من المساعدات وأصبح لدى الحكومات المانحة التي نشأت الأزمة الحالية في العديد من بلدانها المزيد

من الأسباب للوفاء بالتزاماتها ومساعدة البلدان النامية والفقيرة، فإن الدول النامية مدعوة أيضا للعمل على تحسين أجواء الاستثمار وتحقيق المزيد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية وضمان حصول جميع المواطنين على الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية والعمل على إيجاد نظم حماية اجتماعية شاملة لجميع أفراد الشعب دون تمييز.

وتمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والأربعين لمؤتمر التنمية الاجتماعية، فإن مؤسسة الحكيم، والتي تعتبر من أكبر مؤسسات المجتمع المدني العراقية، ترغب باستثمار هذه الفرصة وهذا التجمع الدولي من أجل إعادة التأكيد على أهمية أن تركز الجهود والسياسات على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وأن تركز الحلول والبرامج المقترحة لمكافحة الفقر على خلق فرص عمل حقيقية وليس على البرامج القصيرة الأمد والمحدودة الأفق مع ضرورة التركيز على جملة من الأمور المتفق عليها عالميا كخطوات ضرورية من أجل القضاء على الفقر والحرمان في العالم مثل:

(أ) ضرورة وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال ضمان إمكانية حصول جميع الأفراد على التعليم الابتدائي والثانوي والعمل من أجل تعزيز المؤسسات المحلية للتعليم العالي ولزيادة فرص التعليم الجامعي والمهني بتكلفة معقولة؛

(ب) العمل على ضمان إمكانية حصول الناس الذين يعيشون في الفقر على الموارد الإنتاجية والحماية الاجتماعية، بغرض تمكينهم من المشاركة في المجتمع والحد من تعرضهم للاستغلال؛

(ج) العمل، وبالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، على وضع سياسات لتمكين الشباب من الاضطلاع بدور فعال في مجال القوة العاملة عن طريق برامج التدريب وبرامج الزمالات، والعمل أيضا على استحداث برامج توفر فرصا تعليمية بديلة لفئات الأطفال والشباب من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة؛

(د) وضع السياسات والهياكل المناسبة لضمان إدماج ومشاركة ذوي الإعاقة في صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعالجة الاحتياجات الصحية والتعليمية الخاصة بهم؛

(هـ) إصدار القوانين الفعالة للحد من الاستغلال في العمل والربا ومكافحة الاتجار والبغاء والاستغلال الجنسي، وأن يشمل ذلك أحكاما تحرم الطلب على الاتجار والبغاء، استنادا إلى مبادئ العدالة وحقوق الإنسان؛

(و) إرساء مبادئ وقوانين اقتصادية أخلاقية للحيلولة دول المضاربات وتشجيع الحكومات الوطنية، وشركات القطاع الخاص، على اعتماد سياسات تتسم بالمسؤولية الاجتماعية، وتركز على الخير العام؛

(ز) العمل على إرساء أسس العدالة الاجتماعية المستندة إلى التعاليم والقيم الدينية والأخلاقية وإلى حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية من أجل تعزيز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي والتي تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي.

إن مؤسسة الحكيم تود أيضا أن تغتنم فرصة انعقاد هذه الدورة للدعوة إلى دراسة المبادئ والتشريعات التي جاء بها الأديان السماوية للحد من الاستغلال والقضاء على الفقر والبحث في إمكانية الاستفادة منها في وضع استراتيجيات مكافحة الفقر حول العالم، مثل التشريعات التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي بين البشر مثل فريضة الزكاة والخمس والتي تُدفع من الأغنياء للفقراء، وأيضا تشريع تحريم الربا لمنع الاستغلال المادي، وغيرها من التشريعات المعتمدة، والتي تهدف إلى تعزيز التضامن بين الناس. بالنسبة لمشكلة الفقر في العراق، فلا زال هناك شرائح عديدة تعاني من الفقر والبطالة رغم جهود الحكومة الوطنية، وذلك بسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري وعدم وجود آلية مراقبة لضمان تطبيق القوانين والتوزيع العادل لفرص العمل الحكومية، كذلك ما زالت الحكومة العراقية مدعوة لبذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص.

إن تفعيل دور المنظمات الغير حكومية العراقية في القضاء على الفقر هو أمر ضروري لكونها شريكا مهما بإمكانها تقديم الكثير في هذا المجال. فبالنسبة لمؤسسة الحكيم، فقد قامت، ومنذ تأسيسها عام ٢٠٠٣، بتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف إلى مكافحة الفقر ومساعدة الشرائح الاجتماعية المهمشة، فقامت بتنفيذ برنامج (كفالة اليتيم)، والذي قارب عدد المستفيدين منه حوالي ١٠٠ ألف يتيم من العوائل الفقيرة، وأيضا نفذت المؤسسة العديد من البرامج التي تهدف إلى مساعدة شريحة الشباب وإعانتهم على البدء في بناء حياتهم الزوجية من خلال برامج الزواج الجماعي، والذي جاوز عدد المستفيدين منه الآلاف من الشباب من خلال تقديم الدعم المادي والاقتصادي لهم. وهذا بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية التي تشرف عليها المؤسسة، والتي وفرت فرص التعليم الابتدائي والثانوي لآلاف الطلبة ومن كلا الجنسين.

وختاما، نحدد المطالبة من المجتمع الدولي بتكثيف جهوده الطيبة والرائعة من أجل مساعدة المجتمع العراقي وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني فيه للمشاركة في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر فيه.